الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

JAN 2 1991

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ١٣ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٨٣ من جدول الأعمال : التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)

البند ٨٦ من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.32
13 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

٧٥٦ث(٩٠) 90-56863

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

مشروع القرار A/C.2/45/L.23

١ - السيد أورتيز (بوليفيا) : قدم مشروع القرار A/C.2/45/L.23 المعنون "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ واليابان ، قائلا إن هذا النص استلهم بشكل كبير من القرار ٢٣٦/٤٤ الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي ؛ ولاحظ مع الارتياح أن أكثر من ٧٠ حكومة قامت بإنشاء لجان وطنية لتنسيق الأنشطة التي ينبغي القيام بها في نطاق العقد وطالب ، من جملة أمور ، المجتمع الدولي بتقديم مساهمات مالية عاجلة الى الصندوق الاستئماني للعقد . وقال إن المشروع يؤكد من جهة ثانية الدور الهام الذي يؤديه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في تنسيق البرامج كما يؤكد على الحاجة للتعاون الوثيق فيما بين أمانة العقد ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وكذلك أهمية برامج الإعلام الهادفة الى زيادة توعية الجماهير في مجال الوقاية من الكوارث . وذكر أن مقدمي المشروع يأملون أن يتم اعتماده بتوافق الآراء ، لأن النص هو نص بسيط لا يمكن أن يكون موضع خلاف .

مشروع القرار A/C.2/45/L.27

٢ - السيد ماركس (الولايات المتحدة الأمريكية) : قدم مشروع القرار A/C.2/45/L.27 المعنون "تنظيم المشاريع" باسم مقدمي المشروع ، مذكرا بأن هذا النص كان قد قُدم الى الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٠ . وذكر أن هذا المشروع يأتي بروح الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبصفة خاصة لإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . وينبغي التأكيد على أنه لا يتسم بتاتا بالطابع الايديولوجي أو بالشمول ؛ وفي الواقع فإن مقدمي المشروع لا توجد لديهم النية في فرض خطة شاملة ولا في اقتراح لدواء سحري ؛ كما أنه لا يشكل انتقادا للمكونات الأخرى لهيكل اجتماعي حديث معقد ، ولكنه يشكل توصية مبنية على خبرة البلدان . وأضاف أن المشروع هو ثمرة مداولات طويلة ويركز على اعتبار مسألة تنظيم المشاريع عنصرا من العناصر الرئيسية التي تساهم في تحقيق تكامل أفضل للاقتصاد العالمي . كما أن وجود قطاع خاص مزدهر هو شرط رئيسي ، لكنه غير كاف ، لوجود نمو اقتصادي جيد . وينبغي دراسة هذا النص بنظرة تطلعية لا ترتبط بأي اشارة الى الماضي . وإن مقدمي المشروع هم على استعداد لمواصلة المشاورات ، إذا دعت الحاجة الى ذلك ، بغرض تحسين المشروع والنظر في أي توصيات بنّاءة وواقعية في هذا الخصوص .

مشروع المقرر A/C.2/45/L.26

٣ - الرئيس : قال إن الارجنتين واندونيسيا ومنغوليا انضمت الى مقدمي مشروع المقرر A/C.2/45/L.26 .

٤ - السيد لو رويشو (الصين) : قدّم مشروع المقرر A/C.2/45/L.26 المعنون "تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة" نيابة عن مقدمي المشروع . وأكد على أن مشكلة الاغذية هي مشكلة تزداد حدتها أكثر فأكثر وأن حدة مشكلة سوء التغذية ماضية في الاحتدام في جميع أنحاء العالم ، وخاصة في البلدان النامية ، وذلك لأسباب متعددة العوامل ، منها زيادة عدد السكان . وإذا كانت مسؤولية كل بلد هي العمل على معالجة هذه الحالة ، فإن تعاون المجتمع الدولي ضروري في هذا المجال . وإن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يؤدي في مجال الاغذية والزراعة دورا رئيسيا ؛ حيث أدى الى تحقيق تقدم كبير خلال السنوات الماضية وذلك عن طريق عدة مشاريع . ولهذا السبب فقد طالبت الجمعية العامة تعزيزه في القرار ١٩٠/٤٣ . كما أن مجلس الاغذية العالمي ، في إعلان القاهرة لعام ١٩٨٩ ، أعاد التأكيد كذلك على أهمية التعاون فيما بين الجنوب والجنوب في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اعتمد ، في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، مشروعا إطاريا لتطوير التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين الجنوب والجنوب في مجال الاغذية والزراعة . وقال إنه ينبغي الاستمرار في هذا العمل الحيوي الذي تم القيام به وتعزيزه . وقال إن مشروع المقرر هو نص إجرائي يقتصر على مطالبة البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الامم المتحدة بمساعدة البلدان النامية على تعزيز التعاون التقني فيما بينها . ويأمل مقدمو المشروع أن يتم اعتماده من قِبَل اللجنة بتوافق الآراء .

البند ٨٢ من جدول الاعمال : التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع) (A/45/398 ، A/45/584)

المناقشة العامة (تابع)

٥ - السيد منت (منظمة العمل الدولية) : قال إن التقارير الصادرة مؤخرا عن البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ولجنة التخطيط الإنمائي تؤكد جميعها على البعد السياسي لمكافحة الفقر . فالامر يتعلق في الواقع ، كما يشير البنك الدولي ، بالاختيار فيما بين مصالح الفقراء وغير الفقراء . وإن هذا النوع من الموازنة يؤدي الى خيارات سياسية رئيسية . وكما أشار مكتب العمل الدولي في تقريره

(السيد منت)

السنوي لعام ١٩٨٩ ، فإن وسائل العمل أصبحت معروفة . ولذلك فإن ما ينبغي هو الاعتراف بأن المصالح مشتركة وتأكيد الإرادة السياسية في العمل .

٦ - وقال إن نتائج الاحداث الاخيرة أثبتت أنه دون نمو يصبح من الصعب جدا مواجهة مشاكل الفقر . ولكن التجربة قد بينت كذلك أن النمو لا يضمن تحقيق الاهداف الاجتماعية بشكل تلقائي . ومن جهة ثانية ، فإنه ينبغي النظر الى النمو الذاتي والمستمر من منظور عالمي . كما أن انخفاض نسبة النمو في غالبية أقاليم العالم والركود الخطير الذي يواجه افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يشكل نكسة خطيرة . وخلال الثمانينات ، كان التركيز بصفة خاصة على مشاكل التكيف في الاقتصاد الكلي ، وميزان المدفوعات الخارجي وعجز الميزانية ، مما أدى الى انصراف الاهتمام عن الابعاد الاجتماعية للتنمية : حيث حدث خلط بين سياسة التنمية وسياسة التكيف الهيكلي . ومع ذلك فإن طبقة جديدة من الفقراء قد أضيفت الى الفقر الهيكلي : حيث أن الفقراء الجدد هم كل الذين رأوا اختفاء أو انخفاض دخلهم الحقيقي أو قوتهم الشرائية والمجموعات الضعيفة بصفة خاصة . وإن هذا التدهور في الفقر يبين بوضوح الارتباط الوثيق بين التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . وفي فترات النمو ، فإن الأجور وظروف العمل تتجه الى التطور دون أن يؤثر ذلك على الاقتصاد . وبالمقابل ، ففي فترات الركود ، وبصفة عامة ، فإن مجموعات الدخل المنخفض هي التي تواجه المعاناة بشكل أكبر .

٧ - وقال إنه مع ذلك ، وحتى خلال العقود التي اتسمت بالتوسع الاقتصادي ، فإن مزايا النمو لم تصل الى المجموعات الاكثر فقرا إلا بقدر يسير . ولهذا السبب بذلت جهود كبيرة قرب نهاية الستينات لإعادة توجيه استراتيجيات التنمية نحو توفير فرص العمل ومكافحة الفقر . وقد قامت منظمة العمل الدولية بدور رئيسي في هذه الجهود عندما بدأت برنامج العمالة العالمي في عام ١٩٦٩ . وقد طلبت لجنة التخطيط الانمائي في تقريرها الاخير تأكيد ولاية هذا البرنامج الذي اعتبر مفيدا جدا حيث أن هدفه هو المساهمة في إعداد سياسات للعمل تدخل ضمن إطار الاستراتيجيات العامة التي تستفيد من تكاملها مع السياسات الاخرى المناهضة للفقر .

٨ - ومضى قائلا من جهة أخرى إن جميع الوكالات المتخصصة للمنظومة تتابع العمل في الانشطة التي تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الهدف . وفي الوقت الذي يمكن فيه لاعمالها الاستفادة من التعاون والتنسيق الاكثر فعالية فإن التحاليل الجزئية هي

(السيد منت)

بلا شك مفيدة جدا ، ولكن النهج "المتحدة" لا تزال مهمة للغاية بغرض الاستفادة الممكنة من الاتفاق العام الحالي بشأن استراتيجية القضاء على الفقر . ويكفي التذكير بأن أحد الاهداف الرئيسية الستة للاستراتيجية الإنمائية الدولية ، هو عملية التنمية المكيفة للحاجات الاجتماعية والهادفة الى تحقيق تخفيف كبير للفقر المفرط ، كما تبين كذلك أنه ينبغي لانشطة منظومة الامم المتحدة أن تصبح أكثر توافقا بفضل التعاون والتنسيق الاكثر وثوقا فيما بين المؤسسات .

٩ - السيد غيربيرو (الفلبين) : لاحظ بقلق أن أكثر من بليون شخص ، أي خمس سكان العالم ، يعيشون في ظروف الفقر المفرط ، ويعني ذلك شخصا من كل ثلاثة أشخاص في البلدان النامية . وقال إن ملايين البشر محرومون من حق الحياة لان هناك العديد من الاطفال يتوفون في سن مبكرة بسبب قلة الرعاية . كما أن ملايين البشر محرومون من حق الكرامة ، حيث يبحثون في القمامة عما يضمن قوتهم . وهناك الملايين الذين لا يتمكنون من تطوير قدراتهم الفكرية والمحرومون من حقهم في الحرية حيث يعيشون حياة العبودية ، لانهم منشغلون بشكل مستمر في إشباع حاجاتهم الاساسية . وتزداد بشاعة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان عندما نرى بعض مناطق العالم متخمة بالخيرات وتعيش في وفرة وإسراف .

١٠ - واستطرد قائلا إنه في مثل هذه الظروف ، وقبل الحديث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ينبغي أولا ضمان مستوى عادل من القوت لملايين البشر . ولا ينبغي أبدا نسيان حقيقة أن الانسان هو في الصميم من عملية التنمية ، كما تم الاعتراف بذلك في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، حيث أن أحد أهدافه الاساسية هو وقف التعاظم الحالي للفقر المطلق والجوع . وفي هذا المفهوم ، فإن الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة قد حددت لنفسها هدفا للعمل وهو أن تشهد التسعينات تحسنا واضحا في الظروف الإنسانية في البلدان النامية .

١١ - وقال إنه من أجل القضاء على الفقر ينبغي محاربته في جذوره ، وهو ما تقوم به البلدان النامية ، وبصفة خاصة الفلبين ، حيث أن الاصلاحات الزراعية الاخيرة أعطت الإمكانيات لاكبر عدد ممكن من المزارعين في امتلاك الاراضي التي يستغلونها . كما انتهجت بيرو نفس الطريق .

(السيد غيريرو ، الفلبين)

١٢ - ومضى قائلا إنه قد تم عرقلة هذه الجهود بسبب الحالات التي لا يمكن للبلدان النامية السيطرة عليها : إزالة الاحراج ، ونضوب الموارد الطبيعية التي سببها في غالبية الاحيان البلدان المتقدمة النمو ، وعدم كفاية الدعم المالي ، وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، والتدابير الحمائية التي تطبقها البلدان الصناعية ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية بالمرة . كما أن الدخول الضعيفة لبعض البلدان النامية والتي حصلت عليها بصعوبة من التبادل الدولي تقتطع بسبب خدمة الدين الثقيلة جدا . وإضافة الى ذلك ، فإن البلدان النامية غير المنتجة للنفط قد تاثرت تاثرا شديدا بسبب أزمة الخليج ، والتي فرضت فواتير نفطية يصعب الوفاء بها .

١٣ - وقال إنه يظهر مما تقدم أن هذه البلدان لا تمتلك أموالا كافية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية القادرة على توفير فرص العمل أو البرامج الاجتماعية لصالح المجموعات الضعيفة .

١٤ - ومضى قائلا إنه إذا كانت المسؤولية تقع في المقام الاول على عاتق كل بلد للقضاء على الفقر في اقليمه دون إرجاع ذلك وبشكل مستمر الى تاثيرات الاستعمار ، فإن الاستراتيجية الانمائية الدولية قد ذكرت بأنه ينبغي على جميع البلدان المشاركة في مسؤولية مكافحة الفقر .

١٥ - وقال إن الامين العام لم تفته في تقريره الاخير حول أنشطة المنظمة فرصة التذكير بأهمية عمل دولي مشترك لمكافحة حلقة الفقر المفرغة ، والزيادة في عدد السكان وجميع أنواع الصعوبات التي تكبل البلدان النامية والتي تهدد استقرار السلام العالمي .

١٦ - وقال إنه من المؤمل التوصل خلال الدورة الحالية الى اتفاق حول التدابير التي ينبغي اتخاذها لمعالجة مشاكل الديون ، وأزمة الطاقة ، والنقل السلبي للموارد ، والتجارة الدولية ، والاغذية والزراعة ، وجميعها تزيد من تدهور ظاهرة الفقر العام ، وأن تبدي الحكومات بعد هذا الاتفاق الرغبة في تنفيذ تلك التدابير .

١٧ - السيد زهانغ يسوي (الصين) : عبّر عن استيائه لتفاقم ظاهرة الفقر وخاصة في البلدان الاقل نموا . وقال إنه في منتصف الثمانينات كان خُمس سكان العالم وثلث سكان البلدان النامية يعيشون في حالة فقر وأن ٦٠٠ مليون شخص هم في حالة فقر مدقع .

١٨ - وقال إن تدهور مستويات الحياة صحبه تدهور في الصحة ، وفي حالة التغذية ، وفي مستوى تعليم الطبقات الفقيرة من السكان ، كما أن هذا التدهور أثر على الاستقرار الاجتماعي ، وفي بعض الحالات على البيئة . وقال إن الركود ثم الكساد الاقتصادي ، والزيادة السكانية ، وهروب رؤوس الاموال على نطاق واسع ، وانخفاض حصائل الصادرات ، وثقل أعباء الديون ، والكوارث الطبيعية ، هي عوامل اضافية مسؤولة عن هذه الحالة . وبغية معالجتها ، فإنه ينبغي على البلدان المعنية انفاق أموال ضخمة لا تتوافر لديها . وبالتالي تقع في حلقة مفرغة حقيقية .

١٩ - وقال إنه بعد الآن فإن مشكلة الفقر ينبغي أن تبحث على مستوى عالمي . وان تعزيز التعاون الدولي بغرض القضاء عليه ينبغي بالتالي أن يشكل إحدى الاولويات العاجلة للتسعينات . وبغرض تتويج هذه الجهود بالنجاح ، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي الموافقة على المشاركة في المسؤوليات . وقال إنه بعد أن خفت حدة التوترات الدولية ، فإنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو من الآن اتخاذ تدابير محددة للمساهمة في تخفيض الفقر في البلدان النامية . وينبغي عليها بصفة خاصة زيادة التدفقات المالية بشكل أساسي باتجاه هذه البلدان ، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب فرصة الى ٠,٧ في المائة من اجمالي ناتجها القومي وتخفيض أعباء ديون البلدان الاكثر فقرا . كما ينبغي تحقيق استقرار أسعار السلع الاساسية بشكل يؤدي الى زيادة دخل البلدان النامية . وأخيرا فإنه ينبغي على المؤسسات المتعددة الأطراف ، وبصفة خاصة المؤسسات المالية الدولية ، المشاركة بشكل أكثر فعالية في مكافحة الفقر .

٢٠ - وقال إنه ينبغي على البلدان النامية ، من جهتها ، التمسك في البدء باستراتيجيات للتنمية وسياسات تخفيض للفقر تكون مكيفة الى حاجاتها الواقعية . كما ينبغي عليها زيادة الانتاج ، والبدء في توزيع عادل للموارد الضعيفة التي تمتلكها والدأب على تنمية الموارد البشرية بحيث تتمكن جميع طبقات السكان من المشاركة الفعالة في عملية التنمية . وأخيرا ، فإن تخطيط الزيادة السكانية هي مسألة رئيسية لنجاح العمل الذي بدأ .

(السيد زهانغ يسوي ، الصين)

٢١ - ومضى قائلا إن الصين قد ابتدأت منذ وقت طويل في العمل على مكافحة الفقر وقد أحرزت نجاحا كبيرا في هذا المجال ، ومع ذلك فإن متوسط دخل الفرد لا يزال ضعيفا ولا يزال السكان الذين يعيشون في العديد من جيوب الفقر بحاجة ماسة للمعونة وللدعم . وأن الحكومة الصينية ، التي اعتمدت منذ وقت قريب برنامجا لمكافحة الفقر في التسعينات ، تواصل الاستفادة من المعونة الخارجية التي تتلقاها لهذا الغرض . ومن الواضح أن التجربة الصينية ، إذا تم القيام بها بشكل متناسب ، ستساهم بشكل كبير في القضاء على الفقر في العالم .

٢٢ - السيد حسين (ماليزيا) : قال إن ماليزيا لم تبدأ إلا في السبعينات ، عندما فشلت نظرية الانسياب ، في دراسة حقيقية حول مشكلة الفقر وعدم المساواة في الدخل . ومنذ ذلك الحين ، تركز عملها حول إعادة توزيع الموارد من خلال النمو ، مما أدى الى نتائج مدهشة . والواقع أنه بينما كان الفقراء يشكلون حوالي ٦٠ في المائة من السكان في عام ١٩٧٠ ، فإنهم لم يشكلوا أكثر من ١٦ في المائة في عام ١٩٨٩ . وهذا النجاح سببه عوامل عديدة ، منها عمل السلطات الحكومية والانتاج المتزايد لقطاع الاقتصاد الحديث والزراعة . وعلى هذا الاساس فإنه تم تشجيع تنمية زراعة الاراضي الصغيرة وامتصاص الاسر الريفية الاكثر فقرا في القطاع الحديث ، وذلك بانتقال العمالة باتجاه الصناعة وقطاع الخدمات . وأخيرا ، بتحسين وصول الخدمات الاساسية مثل التنظيف والصحة العامة والتعليم والاسكان الى الطبقات الاقل حظا من السكان . وفي نطاق جهودها البعيدة الاجل ، تواصل ماليزيا تعزيز الاحكام الموضوعة بشكل يؤدي الى تنويع مصدر الدخل وتحسين مستوى الحياة لمن هم أكثر فقرا . وهي حريصة بشكل أكبر على تنمية الموارد البشرية بشكل يؤدي الى القضاء على الفقر .

٢٣ - وقال إن تجربة ماليزيا بينت أن النمو الاقتصادي هو مسألة أساسية لتخفيض الفقر . وللوصول الى ذلك ينبغي العمل على تحديد المناطق الهامشية والطبقات الاكثر فقرا من السكان ، ذلك بغرض الاستفادة القصوى من برامج المساعدة . وينبغي أن تنسق الهيئات العامة بشكل أفضل عملها المعني بالتعليم والصحة والتغذية . وإن أحكام تنفيذ برامج مكافحة الفقر ينبغي ترشيدها وتكييفها بشكل أفضل للواقع والأولويات المحلية . وفي موازاة ذلك ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لإدارة الاقتصاد الكلي . وأخيرا . فإنه ينبغي تنمية الموارد البشرية وإيلاء أهمية أكبر للبعد الانساني في عملية التنمية . وعلى ذلك يبدو من الضروري اعتماد نهج منسق يتم فيه العمل على عدة جبهات .

(السيد حسين ، ماليزيا)

٢٤ - ومضى قائلا إنه ينبغي على المجتمع الدولي ، لمواجهة شيوع الفقر المطلق الذي يهدد السلم والاستقرار ، اتخاذ تدابير شجاعة ومصممة بشكل عاجل . وينبغي على الهيئات الدولية والحكومات تنسيق جهودها وتحديد أهدافها وتحديد فترة لتحقيقها . وأخيرا فإنه ينبغي على البلدان النامية تكثيف تعاونها فيما يتعلق بالوسائل والاحكام التي ينبغي وضعها موضع التنفيذ لإعادة توزيع الدخل والموارد توزيعا عادلا .

٢٥ - السيد لوس (البنك الدولي) : أكد أهمية التدابير التي ينبغي اتخاذها ، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية ، لتنشيط النمو وكبح جماح الفقر الذي يمثل العقبة الرئيسية أمام أية سياسة إنمائية . وإن بعض العناصر الايجابية التي ظهرت خلال الثمانينات ، مثل الانفراج بين الشرق والغرب يمكن أن تؤدي الى تحسين الحالة الاقتصادية العالمية خلال التسعينات . ومع ذلك ، فإن شبح الفقر المستشري سيظل يطل على المجتمع الدولي ؛ ولذلك ينبغي ، خلال العقد ، تقييم تطور الاقتصاد العالمي بناء على النتائج التي تم الوصول إليها في تخفيض الفقر . وهذه مشكلة كبيرة لأن بليون انسان يعيشون في ظروف لا تصل الى الحد الادنى المقبول . وإضافة الى ذلك ، وبسبب الاعتماد المتبادل لعالم اليوم ، فإن الفقر في البلدان الأكثر فقرا يشكل كذلك تهديدا لرفاهية واستقرار المجتمعات الصناعية .

٢٦ - وقال إننا نلاحظ الفرق الشاسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بصفة خاصة بمستوى التغذية ، وفي معدل الحياة ، وفي استهلاك الطاقة ومعدلات الدارسين . ولكن الذي يؤدي الى القلق أكثر من ذلك هو حقيقة تركز الفقر في بعض الاقاليم : في أمريكا اللاتينية حيث مستوى الحياة هو اليوم أقل مما كان عليه في السبعينات ، وفي جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهما أكثر الاقاليم معاناة حيث أن وفاة الاطفال في جنوب آسيا تزيد في الواقع عن ١٧٠ لكل ٠٠٠ ١ مقابل أقل من ١٠ في السويد وحيث ان معدل الحياة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو ٥٠ سنة مقابل ٨٠ سنة في اليابان . ونظرا الى النمو السريع للسكان في افريقيا ، فإن عدد الفقراء سيواصل الارتفاع ، حتى ولو كان النمو الاقتصادي سريعا ؛ وبالتالي فإن مكافحة الفقر في هذه القارة سيتطلب جهودا أكثر .

٢٧ - ومضى قائلا إن تخفيض الفقر يتطلب عملا في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن هنا ارتباطه بالتنمية . وإن النمو الاقتصادي يشكل الحجر الاساسي لمكافحة هذه الآفة . وإن ما تتطلبه إعادة انطلاق النمو في العديد من البلدان هو

(السيد لوس)

التكيف الهيكلي . ولذلك فإنه ينبغي تصحيح الخلل الاقتصادي لأن الفقراء هم الذين سيعانون أكثر من غيرهم من الانحرافات ومن السياسات الاقتصادية غير الصحيحة .

٢٨ - وقال إنه إذا كان قد تحقق تقدم كبير في مكافحة الفقر في بعض البلدان النامية مثل اندونيسيا ، والصين ، والهند فإن الغالبية تواصل الحياة في ظروف بدائية صعبة . وفي تقريره حول التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ ، حدد البنك الدولي استراتيجية بغرض مساعدة البلدان لمواجهة هذه المشكلة ، حيث يؤكد التقرير أن الميزة الرئيسية للبلدان الفقيرة هي قوة العمل فيها . ولقد اعترف الآن في الواقع بأن تنمية الموارد البشرية لبلد ما هي عامل رئيسي في ازدهاره ونموه . ويعني ذلك بالتالي أن تطوير الانشطة المولدة للدخل من أجل الفقراء ومن ثم العمل على تمكين هؤلاء ، بتحسين وصول الخدمات الاجتماعية إليهم ، من الاستفادة منها . وبغرض إلقاء الضوء على إمكانيات هذا النهج ، فإنه تكفي الاشارة الى حالة اندونيسيا التي تمكنت في أقل من جيل واحد ، من تخفيض نسبة الفقراء من حوالي ٦٠ في المائة الى أقل من ٣٠ في المائة .

٢٩ - ومضى قائلا إنه عندما يبدأ العمل بشقي الاستراتيجية - وهما تشجيع النمو الواسع وتحسين الوصول الى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى بغرض الاستفادة من الامكانيات الجديدة للدخل - فإن الفقراء سيستفيدون بشكل كامل من مزايا النمو الاقتصادي كما يساهمون فيه . وإن إنعاش النمو ومساعدة الفقراء هما بالتالي هدفان يعززان أحدهما الآخر . وإذا تمكن ملايين الفقراء من الاستفادة من هذه الاستراتيجية ، فإنه ينبغي مع ذلك اتخاذ تدابير اضافية لصالح المجموعات الضعيفة وذلك من خلال نظام للتحويلات وشبكات للامان .

٣٠ - وقال إن البنك الدولي يعلق أهمية كبيرة على تخفيض الفقر ، معتبرا أن الوسيلة الجيدة في مكافحة هذه الآفة هي تحسين الوصول الى التعليم والرعاية الصحية والتغذية ، كما يؤدي تنظيم الأسرة دورا هاما في هذا الجهد لأن الزيادة السريعة في السكان تشكل خطرا كبيرا على التنمية وتفاقم مشكلة الفقر . ولقد سارع البنك بالتالي بزيادة مساعدته في مجالات الرعاية الصحية الاولية ، وفي تنظيم الأسرة وفي التغذية والتعليم الابتدائي ، ويولي البنك اهتماما خاصا لدور المرأة في التنمية ويحاول توسيع الامكانيات الاقتصادية المتاحة لها ، وفي الوقت الذي يحاول تخفيف الصعوبات التي تواجه المرأة في مجالات التغذية ، والمياه والخدمات الصحية ، يقوم بتشجيع الهيئات والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطاع الخاص لهذا الغرض .

(السيد لوي)

٣١ - ومضى قائلا إن أي استراتيجية لمكافحة الفقر تتطلب اتخاذ تدابير لحماية البيئة لأن الهدفين مترابطان . والفقر سبب رئيسي من أسباب تدهور البيئة كما أن البرامج التي تهدف الى تخفيف الفقر تساهم بشكل فعال في حمايتها . والبنك الدولي ، من جهته سيواصل العمل في آن واحد باتجاه هذين الهدفين ، كما يشجع نماذج التنمية الايكولوجية المرشدة . وقد بين في تقريره أن استراتيجية مكافحة الفقر يمكنها أن تخفض بما يقرب من الثلث عدد الفقراء في البلدان النامية من الآن وحتى نهاية القرن . وممكن ولكن ينبغي على حكومات هذه البلدان العمل وابداء الارادة المطلوبة واستخدام مواردها المحدودة بشكل فعال . كما أن تعاون البلدان الصناعية سيكون ضروريا حيث ينبغي عليها بصفة خاصة زيادة تدفق المساعدة العامة من أجل التنمية . وفي هذا الصدد ، فإن الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي اذا خفضت نفقاتها العسكرية بنسبة ١٠ في المائة ، فإنها ستتمكن من مضاعفة مساعدتها من أجل التنمية . أما بالنسبة للبلدان النامية ، فإنها ستتمكن كذلك من تخفيض هذه النفقات ، مما سيسمح لها بزيادة الموارد اللازمة لمكافحة الفقر زيادة ملموسة .

٣٢ - السيد اوالي (بوركينا فاصو) : أكد على أن الفقر هو أحد التحديات الرئيسية لنهاية الالفية الثانية ، ملاحظا أن ظاهرة الفقر تتجه الى الزيادة . وقال ان الفقر هو أساسا مشكلة سياسية . وأضاف في هذا الصدد أن المعرفة الانسانية تسمح في الواقع بانتاج ما يكفي من المواد الغذائية والالبسة والتعليم لجميع البشر ، ولذلك فإن استمرار هذه الآفة لا يمكن تفسيره إلا بعدم وجود الارادة السياسية الكافية لمواجهة هذا التحدي .

٣٣ - وقال إن الفقر هو أساسا علامة على إنعدام المساواة على نطاق العالم . وفي الواقع ، فإن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تواصل اتساعها ، حيث تستمر البلدان الصناعية في ثرائها بينما تغرق البلدان النامية في الفقر ، وذلك بسبب التبادل غير المتكافئ الذي تتسم به العلاقات الاقتصادية الدولية . كما أن الفقر سيزداد اذا لم ترفع أسعار السلع الاساسية . كما أن الديون الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي والنقل السلبي للموارد لا تزال تمنع البلدان النامية من إنطلاق نموها .

٣٤ - ومضى قائلا إن الفقر هو كذلك علامة على انعدام المساواة في مجتمع ما . فهو تعبير عن مرض اجتماعي عميق نتج عن توزيع سيئ للثروة الوطنية . وأن بؤس مجموعة ما ليس في الواقع وفي غالبية الاحيان سوى نتيجة الثراء الفاحش لاقلية ما . وأن

(السيد اوالي ، بوركينا فاصو)

البلدان النامية تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية لحالة الخراب التي يعيش فيها سكانها . كما أن النساء بين الصفوة واختلاس الأموال العامة هما سبب هذه الحالة . كما أن عدم الشعور بالمسؤولية من قبل بعض مواطني البلدان المدينة وذلك بتصديرهم رؤوس الأموال بشكل واسع هو عملية غير مقبولة لأن هذه الأموال يمكن أن تستخدم في تمويل مشاريع من أجل التنمية . كما أن بعض البلدان الصناعية تجعل نفسها شريكا في هذه الجرائم بسبب أن تشريعاتها المالية والمصرفية تشجع هذا النوع من التحايل .

٣٥ - وقال إن الفقر هو كذلك كارثة من الناحية الاقتصادية . وللبقاء على الحياة في الواقع ، فإن فقراء البلدان النامية مجبرون على استهلاك التربة التي هي قليلة الانتاجية ، والاستغلال المضاعف للمراعي وتخريب الغابات ، وكذلك ، فإنه عندما لا تتمكن الطبيعة من تقديم أي شيء لهم ، ينتقلون الى مكان آخر لاعادة نفس الاخلال بالبيئة . وإن العلاقة بين الفقر والبيئة هي علاقة حقيقية كذلك ومن ثم ينبغي أن تثير اهتمام المجتمع العالمي . وإضافة الى الاخلال بالبيئة ، فإن الفقر يوجه ضربة شديدة جدا الى الانتاج ومن ثم الى التنمية ، على اعتبار أن قوى الانتاج لن تتمكن من المساهمة الفعالة في الحياة الاقتصادية .

٣٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي على المجتمع الدولي التدخل لانهاء استغلال البلدان الفقيرة الثرى من قبل الأغنياء وكذلك استغلال الفقراء في البلدان الفقيرة من قبل الأغنياء في نفس هذه البلدان ، وإلا فإن العالم سيسير في طريق الكارثة . وفي الوقت الحاضر فإن كل شيء ممكن . حيث أن الفقراء الريفيين في البلدان النامية يتجمعون وينظمون أنفسهم في التعاونيات ، على شكل "ثورة صامتة" بغرض مواجهة فترات الجفاف السيئة التي سببها الجفاف أو الفيضانات أو الأضرار التي سببها الجراد الصحراوي . وإنه من الهام بأن يقوم المجتمع الدولي بدعم فعال لهذه الجهود .

٣٧ - وقال إنه توجد لحسن الحظ وسائل لمكافحة الفقر . وإن حكومة بوركينا فاصو تشعر من جهتها بأن هذه الآفة لن يتم القضاء عليها إلا اذا تولى الفقراء مصيرهم بأنفسهم . ولذلك فقد قامت بتحسين مستوى حياة سكانها عن طريق أنشطة تهدف بصفة خاصة الى ضمان الأغذية والماء العذب والنهوض بالاكتفاء الذاتي الغذائي وتوفير المراكز الصحية وخاصة لحماية الأم والطفل . كما تم كذلك البدء في إصلاح زراعي يجعل الدولة المالك الوحيد للأرض بغرض حماية المزارعين الفقراء . أما في مجال التعليم ، فإن

(السيد اوالي ، بوركينا فاصو)

التدابير التي اتخذت أدت الى زيادة الدارسين بنسبة الضعف . وبغرض القضاء على أحد أسباب الفقر وهو الرشوة والاختلاس من الاموال العامة ، فقد أنشأت الحكومة محاكم شعبية ثورية .

٣٨ - وتابع قائلا إنه في تقريره بشأن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ ، فقد اقترح البنك الدولي استراتيجية مكونة من عنصرين بغرض تخفيض الفقر وهي : استعمال جيد لقوى عمل الفقراء والوصول الى الخدمات الاساسية . ولكن هذا المقترح يثير صعوبات لان هناك عددا كبيرا من الفقراء ليست لديهم قوى عمل كما أن بلدانهم لا تملك الوسائل للبدء بالخدمات الاساسية المطلوبة . وفي ظل هذه الظروف ، فإن انطلاق النمو في البلدان النامية ، بفضل تعاون اقتصادي دولي حقيقي هو الحل الوحيد للقضاء على الفقر .

٣٩ - السيد كراميير (كندا) : قال إن وجود العديد من الفقراء في البلدان النامية هو فشل للعالم الحديث الذي لم يتمكن من البلوغ بالامكانيات الاقتصادية والبشرية لهذه البلدان الى حدها الاقصى . ولقد كان الاتجاه في جميع الاوقات هو الى دراسة الفقر من الزاوية المالية والاقتصادية ، ولكن التقرير العالمي عن التنمية البشرية جاء ليذكر بأنه ينبغي دراسته كذلك من الزاوية البشرية .

٤٠ - وتابع قائلا إن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة في جميع الاحوال الى القضاء على الفقر . فهو اذا كان شرطا ضروريا للتخفيض الدائم للفقر ، فهو ليس شرطا كافيا بأي حال من الاحوال .

٤١ - وتساءل كيف يمكن معالجة هذه المشكلة بشكل فعال . وقال إنه لا يمكن تخفيض الفقر في الاجل الطويل إلا بزيادة انتاجية الفقراء . وإنه بدمج الفقراء في العمليات الاقتصادية يمكن تخفيض عددهم وبالتالي خلق اقتصاد أكثر قوة وأكثر دينامية . ومن ثم سنواجه في ذلك الحين ثلاث صعوبات هي : إطار سياسي غير ملائم ، وبصفة خاصة السياسات الاقتصادية العنصرية تجاه الفقراء ؛ والصعوبات من ناحية الموارد البشرية : حيث أن الفقراء معوقون بسبب تخلفهم التعليمي الاساسي ؛ وكذلك الصعوبات المالية : حيث أن الفقراء لا يتمكنون من الحصول على القروض أو على عناصر الانتاج الاخرى . ويمكن اعتبار الصعوبة الاولى هي الاكثر جدية . وللتغلب عليها ، فإنه يمكن لحكومات البلدان

(السيد كراميير ، كندا)

النامية أن تعتمد ، في نطاق إصلاحاتها الاقتصادية ، برامج لتطوير التنمية وبالتالي لتخفيض الفقر . ويمكنها مثلا أن تولي اهتماما خاصا للقطاع الزراعي ، بغرض التخفيض المباشر وغير المباشر للفقر الريفي . كما يمكنها كذلك إيقاف العمل بالسياسات التي تمنح تمييزا لعمل اليد العاملة في القطاع الصناعي ، بهدف تخفيض الفقر في المدن . كما ينبغي عليها كذلك استغلال جميع الامكانيات التي تتيحها عملية التكيف لاعتماد سياسات سليمة تهدف الى زيادة العائد الاقتصادي ومناهضة الفقر .

٤٣ - وتابع قائلا إنه ينبغي للبلدان الصناعية من جهتها أن تطبق سياسات اقتصادية ذكية تؤدي الى خلق مناخ دولي أكثر ملاءمة للتنمية وللقضاء على الفقر في العالم النامي . ويمكنها في هذا الصدد اعتماد تدابير غير حمائية على سبيل المثال .

٤٣ - وقال إن سياسات مكافحة الفقر يمكن أن تختلف حسب كل بلد ولكن ينبغي أن تؤدي جميعا الى تحسين الخدمات الاساسية المعنية بالصحة والتعليم ، وبصفة خاصة في القطاعات الريفية ، وفي تحسين التقنية والخدمات الموجهة لصغار منظمي المشاريع ، بما في ذلك المرأة . وفي العديد من البلدان ، فإن الصعوبة التي يواجهها الفقراء في الحصول على قروض تعيق النمو الاقتصادي .

٤٤ - وتابع قائلا إنه استنادا الى تقرير البنك الدولي المعني بالتنمية في العالم ، فإن تحويلا بسيطا للاموال الى داخل البلدان النامية يكفي لتخفيض كبير في الفقر . وقد يكون من الممكن على سبيل المثال تحويل موارد خصصت لنفقات عسكرية غير انتاجية باتجاه برامج اجتماعية .

٤٥ - وقال إنه من جهة ثانية ، فإن قيام بعض المانحين الثنائيين بالاستثمار بشكل مباشر في مشاريع أو برامج تؤدي الى إلغاء الفقر بشكل مباشر ، ولكنه من الصعوبة في بعض الاحيان العمل بحيث يكون الفقراء هم المستفيدين الحقيقيين من البرامج المطبقة .

٤٦ - وقال إنه ينبغي على المصارف المتعددة الاطراف للتنمية ، وبصفة خاصة البنك الدولي ، القيام بتطوير تدابير للتكيف موجهة لمكافحة الفقر . وبحيث تؤدي هذه التدابير الى : توجيه المصاريف المخصصة للصحة وللتعليم الى الخدمات الاساسية وكذلك في تحسين إمكانيات القروض لصغار منظمي المشاريع ، بما في ذلك المرأة .

(السيد كراميير ، كندا)

٤٧ - وقال إنه ينبغي أن يكون من بواعث الارتياح أن هذه المصارف قد أدخلت ، من الآن ، في سياسات إقراضها مبدأ مكافحة الفقر . وقد ربطت المؤسسة الانمائية الدولية الحصول على مساعداتها بتخفيض الفقر .

٤٨ - وفي الختام ، ذكر المتحدث أن للحكومات دورا أساسيا في مكافحة الفقر ولكنها ليست المسؤول الوحيد في هذا الموضوع . ولذلك فإنه ينبغي على القطاع العام والوكالات الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية الدولية ، والتعاونيات ، وحتى الافراد ، المساهمة في هذه العملية . وإن القطاع العام - سواء تمثل في المشاريع الكبيرة أو الصغيرة أو البالغة الصغر - ينبغي تشجيعه على المساهمة لانه يعمل على توفير فرص العمل .

٤٩ - السيد دوت (الهند) : ذكّر بأن أكثر من بليون فرد في البلدان النامية ، أي ما يمثل خمس سكان العالم ، يعيشون في ظروف الفقر والحرمان ، حيث يعيش حوالي ٦٠٠ مليون منهم في فقر وبؤس كبير . ويعيش نصف الفقراء في آسيا والصين أما الهند فيوجد فيها وحدها حوالي ٤٠٠ مليون فقير . وإن القضاء على الفقر أصبح بالتالي التحدي الاكثر أهمية الذي ينبغي أن يواجهه عالم اليوم ولا يمكننا إلا أن نندهش بسبب عدم اكتراث بعض البلدان المانحة التي تحاول الاقلال من أهمية هذه المشكلة .

٥٠ - وقال إنه اذا كانت هذه المشكلة مرتبطة بمشكلة البيئة التي تقلق المجتمع الدولي حاليا ، فإنه ينبغي الاعتراف بأن الفقر ، في المرحلة التي وصلها الآن أصبحت له تأثيرات سيئة على البيئة في جميع أنحاء العالم ، والبلدان النامية ، في نهاية المطاف ، هي التي ستصبح أكبر مصدر للتلوث . وقد جاء بالتقرير المتعلق بالتنمية في العالم لعام ١٩٩٠ ، والصادر عن البنك الدولي ، أن الفقر يؤثر في المقام الاول على المجموعات الضعيفة ، وبصفة خاصة المرأة ، بسبب مستواها الدراسي الاقل ، ولأن حظها أقل من حظ الرجل في الحصول على فرص العمل بأجر كما أن الاطفال ، وبصفة خاصة الفتيات ، هم أيضا من ضحايا الفقر .

٥١ - وقال إنه لا شك في أن البلدان النامية لا تتمكن وحدها من حل هذه المشكلة ولكن عليها دورا رئيسيا تقوم به في الموضوع ، حيث يقع على عاتقها اعتماد سياسات تضمن نموا عادلا ومتوازنا يأخذ في الاعتبار حاجات الفقراء . واذا كانت هناك حاجة

(السيد دوت ، الهند)

لنمو اقتصادي سريع للتمكن من تخفيف الفقر ، فإن ذلك غير كاف ، حيث ينبغي أن ترافق النمو سياسات فعالة معدة خصيصا لتخفيض الفقر : حيث أوصى تقرير البنك على سبيل المثال بنوع من النمو الاقتصادي يركز على الاستفادة من القوى العاملة . وفي هذا الصدد ، فإن الهند قد أعطت أولوية خاصة للمشاريع المولدة لفرص العمل والتي تحتاج الى كثافة من اليد العاملة . وقد قامت من جهة أخرى بوضع الهيكل الاساسي لخدمات اجتماعية موجهة لمساعدة الفقراء .

٥٢ - وقال إنه اذا كانت على البلدان النامية مسؤولية هامة ، فإنه لا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن الوضع الاقتصادي الدولي قد ساهم على نحو ظاهر في اشتداد الفقر : الحمائية ، وتدهور معدلات التبادل ، وانخفاض تدفق الموارد ، وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، وسواها . وإن الاصرار على بقاء هذه الحالة لا يمكن إلا أن يزيد من تفاقم المشكلة . ولقد أكد الأمين العام في تقريره بشأن المسألة على أن يمكن أن يكون سياسات المعونة لها أثر فوري من ناحية مكافحة الفقر . ومع ذلك فمن الملاحظ أن التحويلات التي تمت في نطاق المساعدة الانمائية الرسمية لم تزد أرقامها الحقيقية ، بل الواقع أنها انخفضت كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو .

٥٣ - وقال إنه في عالم الاعتماد المتبادل ، فليس من مصلحة أي بلد إزدياد الفقر ، ولذلك فإنه ينبغي تعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء عليه الى الابد .

٥٤ - السيد بندارا (سري لانكا) : ذكر بأن أكثر من بليون فرد يعيشون في حالة الفقر ، حيث يعيش ٦٠٠ مليون في ظروف الفقر الكريهة ، وبأن نصف فقراء العالم تقريبا يوجدون في جنوب آسيا ، وبأن دخل ما يقارب نصف سكان سري لانكا هو أقل من ٣٧٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في العام . ولهذا السبب فقد بدأت حكومة سري لانكا في مشروع واسع النطاق بغرض تخفيف أعباء الفقر . وقد حصلت سري لانكا على قرض ميسر طويل الأجل من البنك الدولي بمبلغ ٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وجه لخلق فرص العمل ، وبالتالي تحسين حياة الملايين من أبناء سري لانكا الذين يعيشون تحت خط الفقر .

٥٥ - وأكد المتحدث على أهمية الوثائق التي أشار اليها الأمين العام في تقريره بشأن المسألة (A/45/398) ، وهي الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي

(السيد بندارا ، سري لانكا)

والاستراتيجية الانمائية الدولية . وقال إن القضاء على الفقر ، وهو سبب البؤس والبطالة ، والرشوة وحتى تدهور البيئة ، هو أحد التحديات الأكثر أهمية في التسعينات وينبغي على المجتمع الدولي بأكمله القيام بعمل سريع بغرض القضاء على هذه الآفة العنيدة ، لأنها قد تؤدي الى خلق مشاكل خطيرة أخرى ، اجتماعية واقتصادية وبيئية ، بل يمكن أن تكون سببا لعدم الاستقرار السياسي .

٥٦ - وقال إنه أمام الحاجة للتخفيف دون أي تأخير من معاناة الفقراء ، فإن التدابير الاقتصادية التقليدية غير كافية دائما . ولذلك ، فإنه اذا لم تصل التأثيرات الناتجة عن التنمية الى حد تأثير فوري على الفقر ، فإنه ينبغي الذهاب الى أبعد من الوسائل التقليدية واعتماد تدابير مبتكرة كتلك التي وجدت في برنامج "جانا سافيا" (Janasaviya) في سري لانكا . ولذلك فإن التعاون الفعال من قبل المجتمع الدولي هو ضروري في هذا المجال .

٥٧ - السيد روندن (فنزويلا) : قال إن بلاده تولي إهتماما كبيرا لمشكلة الفقر ، التي تتدهور بشكل مفجع .

٥٨ - وتابع قائلا إن الفقر هو تعبير عن عدم المساواة وعدم العدالة في النظام الاقتصادي والاجتماعي . وإننا نجده بلا شك في جميع المجتمعات لكنه يظهر بشكل مكثف في البلدان النامية التي تفتقد الى الموارد من أجل القيام بعمل فعال في هذا الصدد . وإن الأرقام فصيحة في هذا الشأن : حيث يوجد أكثر من بليون فقير في العالم ، و ٩٠٠ مليون أمي ، وبليون و ٧٥٠ مليون فرد دون ماء صالح للشرب ، و ١٠ ملايين من الأفراد دون مأوى ، ويعاني ٨٠٠ مليون فرد من المجاعة . وإن التدابير التي تفرض نفسها والتي تقع على عاتق كل بلد هي العمل من أجل توزيع الثروة الوطنية بشكل أكثر عدالة . ولكن عندما يكون البلد في حالة فقر بالغ ، فإن الحل لا يكون فقط في توزيع أكثر عدالة لثروة تكاد تكون غير موجودة : وإنما في القيام أساسا بإيجاد الثروة اللازمة ، وبمعنى آخر القيام بنمو يكون مصدرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥٩ - وقال إن حل هذه المشكلة يكمن في الهيكل الاقتصادي الدولي . فثنائية الشمال والجنوب تبرز أن ثمة عالمين هما عالم الفقراء وعالم الأغنياء . ومن بين جميع العوامل التي تعيق الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية للتغلب على هذه الحالة

(السيد روندن ، فنزويلا)

فإن الظروف الدولية غير المواتية هي العامل الذي يعود بأوخم العواقب لانه يعيق القيام بأي عمل في المجال الاجتماعي (الصحة ، والاغذية ، والتعليم ، والثقافة ، وتنمية الموارد البشرية والهياكل الاساسية) .

٦٠ - وقال إن البلدان النامية هي بحاجة للتعاون الدولي للوصول الى نمو اقتصادي منتظم وتدريجي . كما أن القضاء على العوامل السلبية التي تعارض جهودها - وهي انخفاض أسعار السلع الاساسية ، وارتفاع أسعار الفائدة ، والحمائية ، وثقل الديون الخارجية - سيؤدي الى القضاء على آفة الفقر . وقال إننا نرى في الواقع وجود علاقة وثيقة بين الفقر والنمو والتنمية والظروف الاقتصادية الدولية .

٦١ - ومضى قائلا إن هناك كذلك علاقة وثيقة بين الفقر والبيئة . فالفقر في عالم اليوم هو تهديد خطير للبيئة ولا تتوافر للبلدان النامية الموارد اللازمة لمكافحة تدهورها ؛ حيث أن هذا التدهور سببه الفقر كما أنه من جهة أخرى - كما في حالة التصحر على سبيل المثال - هو سبب لمزيد من الفقر .

٦٢ - وقال إنه استنادا الى بعض الدراسات ، فإن الاعتمادات المخصصة للتسلح سوف تنخفض الى أكثر من نصفها في نهاية العقد . ولذلك فإن المبالغ التي يتم توفيرها ينبغي استخدامها لصالح من هم أشد احتياجا ، في بلدان يمنع مستوى المعيشة سكانها من أن يحيوا حياة تستحق هذا الاسم . ولذلك فإن الموارد التي يتم توفيرها يمكن استخدامها لتشجيع النمو الاقتصادي في البلدان النامية في ظل عدالة دولية متزايدة . وللمجتمع الدولي ، وخاصة منظومة الامم المتحدة ، دور هام في تنسيق التعاون الدولي بهذا المفهوم .

٦٣ - الرئيس : قال إن اللجنة فرغت من النظر في البند ٨٣ من جدول الاعمال .

البند ٨٦ من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/45/L.18/Rev.1

٦٤ - السيد ساليس (موزامبيق) : طلب من أمانة اللجنة حذف اسم استراليا من قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/45/L.18/Rev.1 .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥